أثر "التهميش" على الإستقرار السياسي في السودان:
حالة أزمة دارفور

د/ عبده مختار موسى

أستاذ مشارك في العلوم السياسية

جامعة امدرمان الإسلامية – الخرطوم – السودان

(نُشر في مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية،القاهرة، العدد **182**، أكتوبر **2010**)

أولاً: مفهوم التهميش

أُستخدم مفهوم التهميش (marginalization) في العصر الحديث ليتجاوز مفهوم اللامساواة، أو الظلم، مستوعباً مفاهيم جديدة ليشمل حالات هي نتاج للتحولات التي طرأت على المجتمعات الحديثة. فقد ظهرت مفردات كثيرة مرتبطة بظاهرة التهميش. وهو يشير بصورة عامة إلى جماعات معزولة عن المجرى الرئيسي للثقافة العامة أو السائدة في المجتمع والتنمية قد تشعر بالحرمان. وينتقل هذا الاحساس المشترك بالظلم إلى وعي مشترك بفضل الطبقة المتعلمة التي تستطيع بلورة هذا الشعور وذاك الوعي في شكل أصوات مطالبة برفع الظلم أو المطالبة بالتنمية. هنا يبرز دور السلطة المركزية التي يمكنها أن تتجنب تطور الحركة المطلبية إلى احتجاجات وسخط وعنف وذلك بالتجاوب مع المطالب واستيعاب تلك المناطق المهمشة في عملية التنمية.

يرى علماء سوسولوجيا التنمية أن الصراع السياسي عادة يندلع بين الذين يملكون الثروة والسلطة وبين المحرومين منهما. وحالما تجد الجماعات المحرومة القائد الذي ينظم مطالبهم ويصوغ مصالحهم ينفجر العنف ويحدث الصراع.[1] هذا بالضبط ما حدث في دارفور (كما سيرد تفصيله لاحقاً). ويرون أن الحرمان النسبي مسؤول عن معظم حالات العنف مثل التمرد والعصيان وحرب العصابات والشغب المتصل بالغذاء وانتفاضات الفلاحين والثورات. كما أن الحرمان النسبي يخلق المناخ للعنف الجماعي (collective violence) لأن الحرمان النسبي يسبب الاحباط (frustration) والذي بدوره يؤدي إلى العدوان (aggression). وفي كتابه "لماذا يثور الناس"؟ (Why Men Rebel?) يرى تيد جور (Ted Gurr) بأن "السبب هو الفجوة بين الحاجات وتحقيقها."[2]

كذلك من أسباب الشعور بالحرمان الخلل الاجتماعي/الاقتصادي الذي يولِّد الإحساس بالظلم كما أن المحرومين يشعرون بأنهم محرومون من حقهم وتعرضهم للتمييز ضدهم. وطبقاً للنظرية الانسانية للعنف أن الحاجات الإنسانية ليست بيولوجية فحسب مثل الطعام والماء النقي والسكن، بل أيضاً الحاجات الاجتماعية–الاقتصادية الأساسية المهمة للنمو والتنمية مثل فرص العمل، حرية التعبير، والمشاركة في الثروة والسلطة. ويحدث العنف نسبة لتجاهل مثل هذه المطالب وقمع الحاجات الأساسية التي يجب اشباعها.[3]

يميل الأمريكيون إلى استعمال مصطلحات أخرى غير مصطلح الاقصاء الاجتماعي، منها مصطلح "التجويت" – أي الإنعزال في أحياء مغلقة أو شبه مغلقة تُعرَف بالجيتو(Jehto)، وكذلك مصطلح الطبقة الدنيا والتهميش. لكن هذه المصطلحات ليست متباعدة في معانيها ويتفق الكثيرون بأن الاقصاء يقع على فئة أو شريحة في المجتمع عادة تكون فقيرة وضعيفة لا تملك فرص معالجة وضعها. وأنهم تحت رحمة الأقوياء. ويلقى البعض المسؤولية على الصفوة بصورة عامة. فممارسة البعض للقوة، وهم يعملون على حماية مصالحهم الذاتية، تؤدي إلى استبعاد غيرهم.[4]

غير أن هذا البحث يستخدم التهميش والاقصاء كمترادفين لأنهما في التحليل النهائي ينطويان على الحرمان بمعناه الواسع (deprivation) وما يرتبط به – في حالة السودان مثلاً – من احتقانات اجتماعية وترسبات نفسية جراء الشعور بالظلم الاقتصادي والغبن الاجتماعي والإقصاء السياسي.

ثانياً: التهميش في السوادن:

ديناميكات أزمة المركز والأطراف:

يلاحظ بعض الباحثين أن "القوميات الطرفية الإثنو/ثقافية في السودان لم تشعر بذاتيتها شعوراً حاداً في وقت من الأوقات بقدر ما صارت تشعر به الآن [منذ العقد الأخير من القرن العشرين] ولم تؤثر على السياسات العامة وتجذب انتباه السياسيين بقدر ما تفعل اليوم."[5] ارتكبت النخبة السياسية التي حكمت السودان منذ الاستقلال خطأً منهجياً عندما أهملت و/أو تجاهلت، القوة الكامنة وراء التجمعات الإقليمية/الجهوية والإثنية ومطالبها. وأخطأت عندما استخفت بالقوة الإقليمية والإثنية التي نشطت في المجال السياسي وصنفتها في عداد القوى العنصرية الهدامة، وأنها مجموعات اكتسبت وعياً سياسياً واجتماعياً بنفسها خارج الإطار القومي العام. بينما الواقع التاريخي "يدلل على أن هذه الحركات – كما في جنوب السودان وغربه وشرقه – وهي في

بداياتها كانت فئات سعت وتسعى لتحقيق مصالح سياسية واجتماعية واقتصادية داخل إطار الدولة القومية. ولم تكن في واقع الأمر تعبيراً عن علاقات أصيلة وسطها بقدر ما هي حركات تشكل هويات جديدة، وتسعى بواسطة قياداتها لتحقيق مصالح معينة"،[6] فهي لا تعني بالضرورة حركة انفصالية بل دعوة لدولة تستوعب – وبمساواة وعدالة وتوازن – التنوع الثقافي والإثنيى والديني.

هذه المقدمة مهمة لفهم كيف تشكل المركز والهامش في السودان وأفرز مشكلات كبيرة قادت إلى أزمات، من بينها دارفور. في السودان شكل الشمال مركز الدولة التاريخي. فشمال السودان، رغم اختلاف قبائله الكثيرة العدد، مرّ بتحولات مهمة في تركيبته القبلية والثقافية نتيجة لعوامل الحراك الاجتماعي التنافسي النسبي وسط الجماعات المختلفة خاصة في مناطق الوسط النيلي. إذ استفاد هؤلاء – إلى حد معقول – من رصيد التطور النسبي خلال سنوات الإدارة الاستعمارية مقارنة بأقاليم السودان الأخرى، مثل غرب السودان وجنوبه وجبال النوبة وجنوب النيل الأزرق (إلى الجنوب الشرقي من السودان الشمالي) وشرق السودان في مناطق البجا. فقد دخلت عناصر الوسط الشمالي العربي المسلم مخيلة المستعمر البريطاني انتقائياً لاعتبارهم ينتمون في نظره لحضارة متقدمة. هذا في الوقت الذي نُظر فيه لغيرهم مثالاً للتخلف الحضاري! وهكذا تكونت العناصر القائدة في الشمال والكادر المساعد الإداري والتجاري للجهاز الاستعماري. وحددت السياسة الاستعمارية نتيجة التنافس بني الجماعات ذات الحراك الاجتماعي التي قبلت الشروط التي تمت من خلالها سياسات ومساومات التعاون مع الإدارة الاستعمارية، مما مكّن لها القضاء على مملكة دارفور في العام 1916م.[7] وكذلك على المقاومة الجنوبية في نهاية عشرينات القرن العشرين.

هذا التعاون وتلك المساومات بين المستعمر من جهة وبين بعض العناصر الشمالية من طائفية ودينية وقوى تقليدية ومتعلمين من جهة أخرى لم تحدد فقط مساحة التوسع الاستعماري في البلاد، بل حددت بنية المجتمع السوداني كله فيما بعد. فقد استفادت العناصر الشمالية من التوزيع الانتقائي للمهارات الحديثة من تعليم وتدريب، مما أدى إلى أن تسير عمليات التحديث كلها على نفس الوتيرة الانتقائية التي عمقت الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين مناطق الشمال ومناطق الجنوب والغرب والشرق ذات الأصول غير العربية.[8]

عامل آخر مهم هو الموقع الجغرافي لبعض الجماعات الشمالية على النيل والبحر الأحمر وجنوب مصر، واتصال هذه الجماعات التاريخي بحضارات قديمة مدونة عن طريق الإسلام الذي هو ديانة عالمية، استطاعوا عن طريقها تطوير احساسهم القومي أكثر من غيرهم.

فالإسلام أعطاهم عالماً من الأفكار والرموز والطقوس والشعائر التي جعلتهم يحسون وكأنهم جماعة واحدة، حيث أن الجماعة التي يرمز لها بالعرقية أو الإثنية أو القبلية غالباً ما يشارك أعضاؤها جماعة أخرى في لغة أو لهجة أو عقيدة أو طائفة دينية رغم التمايز بينها في الأصل والتاريخ.[9]

هذا الخليط الشمالي الذي تكوّن العناصر المسلمة ذات الأصول العربية مكان القلب منه، استطاع أن يفرض نفسه مركزاً للبناء القومي نتيجة العوامل التي سبق ذكرها، وأسس بالمعنى السياسي والموقع الجغرافي والاستراتيجي كنقطة مركزية للدولة السودانية وحدودها، وللأمة وهويتها. فهو يضم كل السودانيين المسلمين العرب تقريباً، والفئات الحاكمة فيه منذ الاستقلال كانت تحاول، عن طريق الدولة، فرض عمليات التعريب والأسلمة على كل مناطق السودان عن طريق السلطة. هكذا استمر تاريخياً الشكل العام للتقدم الاجتماعي يعكس الثقافة الإسلامية واللغة العربية ونمط الحياة الشمالية. هذه العناصر الحاكمة في الشمال هي التي فرضت العزلة على الجماعات والقوميات السودانية الأخرى في الجنوب والغرب ذات الأصول الأفريقية [غير العربية] عن مسار البناء القومي.[10] وهذا أسهم جزئياً في أزمة الهوية – ومع أن القبائل غير العربية في دارفور قد استعربت وتأسلمت ولا تعاني من وطأة التحدث باللغة العربية لغة القرآن الكريم، وهناك تمازج بينهم وبقية قبائل السودان. لكن تكمن المشكلة في كيف تحقق النخبة التوازن ويشعر الجميع بأنهم مواطنون من الدرجة الأولى. وموازية لعلاقة المركز بالهامش وبما تنطوي عليه من حرمان اقتصادي واقصاء سياسي وتهميش اجتماعي/ثقافي تشكلت هويتان – العربية مقابل غير العربية – أدت إلى صراع هويات زاد من تعقيد أزمة الدولة في السودان.

إضافة إلى ذلك لاحظ الباحثون السودانيون أن الكيانات النيلية التي أسست لها نظماً حضارية متقدمة كما في الدولة المروية في شمال السودان مكرسة التضامن التاريخي مع الكيانات الأخرى التي لم تصل إلى مرحلة الدولة فوجدت نفسها – أي تلك الكيانات – خاضعة لكيان حضاري إسلامي عربي تبلورت حوله هوية "إسلاموية" فحاولت إلحاق تلك الكيانات بسياقها الحضاري. هذا "النهج الاستتباعي قد يبدو عادياً ومفهوماً في سياقه التاريخي لكن استمراره بعد ضعف الامبراطورية العربية الإسلامية وزيادة وعي تلك الكيانات الموجودة خارج منظومة الدولة والثقافة العربية والإسلامية جعل من هذه الثقافة مركزية مهيمنة واشتمل ذلك على ميكانيزم الاستعراب العرقي/الثقافي ويرتكز على آيديولوجيا العروبة."[11] وعن طريق الأسلمة – الطرق الصوفية ومؤسسات التعليم الحديث – يواصل الكيان العربي تغلغله. وتبقى المشكلة في

ما يولّده هذا النهج من وقائع الاستعلاء العرقي والاجتماعي خاصة في وجود التعدد والتباين العرقي والثقافي في ظل هيمنة الكيان الإسلاموعروبي على جهازالدولة. وتستثمره اقصائياً على مستويات متعددة وتتحول المحددات الثقافية من لغة وآداب وفنون وعادات وتقاليد وعقائد وتراتيبات اجتماعية إلى أسلحة آيديولوجية، ويتمفصل العرق واللون مع الطبقة وتقسيم العمل، والدين مع السياسة، والمذهبي واللغوي مع الاجتماعي، وتكون النتيجة وضعية تاريخية مأزومة. ويكون الصراع فيها صراعاً شاملاً: صراع هويات ضد هويات ... هذه الوضعية نسميها جدلية المركز والهامش، التي هي ليست بالضرورة قائمة على البعد الجغرافي، بل هي جوهرياً تمركز وتهميش عرقي وثقافي وسياسي واقتصادي وديني. وقد تأخذ أبعاداً مذهبية في الدين الواحد، وتتطور بإعادة إنتاج نفسها في شكل أزمات متصاعدة. وتتعارض هذه الوضعية التاريخية جوهرياً مع الديمقراطية والتنمية مما يقود إلى أقصى تجليات أزمتها في الحروب الأهلية وأزمات الهوية.[12]

زاد من الأزمة أن هذه الإشكالية التاريخية قد تنزلت إلى أدبيات المركز وخطاب النخبة السياسية الحاكمة وأداتها الإعلامية. فخطابها يعاني من الإزدواجية فهو يستبطن ترميزات تضليلية عندما يتحدث في شكل اكليشهات مثل الحديث عن التنوع في إطار الوحدة لكنه في واقع الأمر تنوع تغيب عنه العدالة – قِوامه تراتبية اجتماعية طابعها الاستعلاء العرقي/الثقافي. ويصدق القول أيضاً أن هنالك تهميش رأسي – موازياً لهذا الأفقي – الذي يعكس التباين الاجتماعي في كل أنحاء السودان، وبالتالي يلتقي مهمشي الأطراف مع المهمشين اقتصادياً من حيث النتيجة. أو بتعبير آخر تقاطع الرأسي والأفقي يعكس جانب من أزمة الحكم وأزمة إدارة الدولة في السودان وأخطاء النخب.

كان نتاج الشعور بالظلم والغبن والتهميش – خاصة الأفقي – ظهور حركات إقليمية وجهوية خلال العقود التي تلت الاستقلال مثل مؤتمر البجا الذي تأسس في شرق السودان عام 1958م واتحاد جبال النوبة الذي تأسس في بداية الستينات من القرن العشرين، ووحدة غرب السودان الخاصة بدارفور.[13] وبزيادة التراكم النوعي والكمي لأبناء المهمشين أصبح صوتهم يعلو منادين بالعدالة في توزيع السلطة والثروة وفي نصيبهم في التنمية. بل تمرد بعضهم في وقت مبكر مثل أبناء جبال النوبة (جنوب كردفان) الذين انضموا في منتصف ثمانينات القرن العشرين للحركة الشعبية لتحرير السودان (SPLM/A) بقيادة الراحل العقيد د. جون قرنق. وفي منتصف التسعينات من القرن العشرين بلور عدد من أبناء الغرب سخطهم واستنكارهم للتهميش في كتاب

سُمي بـ "الكتاب الأسود" الذي أثار جدلاً بتقديمه تقييماً عرقياً لشاغلي المناصب القيادية في الدولة. و ظل الكتاب مجهول الكاتب إلى أن أعلن الدكتور خليل إبراهيم (قائد حركة العدل والمساواة المتمردة في دارفور) أنه من الذين أعدوا ذلك الكتاب، وجاء ذلك الاعتراف في أول حوار أُجري معه في لندن بعد أحداث دارفور (في 2003 وما بعدها) بصحيفة (*الحياة*) اللندنية حيث قال: "منذ الاستقلال حكم السودان 12 رئيساً جميعهم من الإقليم الشمالي، ولم يرأس السودان أي شخص من دارفور أو الشرق أو الجنوب ... قررنا التأكد من ادعاتنا بسيطرة مجموعة صغيرة على البلاد فأجرينا احصاءً نشرناه في الكتاب الأسود."[14] صحيح أن الكتاب الأسود، الذي أثار حفيظة حكومة الخرطوم، "قدم سرداً احصائياً لتقسيم السلطة في السودان منذ الاستقلال وفيه بيان للظلم الذي حاق بأهل المناطق المهمشة ودارفور على وجه الخصوص. وقد عكست عملية توزيعه نفوذ أصحابه ... وقد ساعد في ترويج الكتاب سعي الحكومة للتعتيم عليه ومصادرته،"[15] لكن يصح القول أيضاً بأنه ليس بالضروري أن يكون مَن يقود السودان من هذا الإقليم أو ذاك، من هذه القبيلة أو تلك، بل المهم أن تكون هناك عدالة في توزيع الفرص في العمل وفي المشروعات والتنمية.

هذا الوضع الذي يتحدث عنه الكتاب الأسود استمر إلى أن جاءت الإنقاذ ذات التوجه الإسلامي. يقول أحد أساتذة الجامعات من أبناء دارفور أن نظام الإنقاذ "عندما عمل على توزيع المناصب الوزارية تخلى عن الشعارات المرفوعة مثل المشروع الحضاري، وإعادة صياغة المجتمع وأسلمة الحياة وتحقيق العدالة والمساواة ... وتمت التضحية بهذه الشعارات لصالح التمكين. وقد كان، لكنه كان تمكيناً جهوياً عنصرياً لثلاث فئات من الإقليم الشمالي هم الشايقية والجعليين والدناقلة.[16]

يتهم الكتاب الأسود حكومة الإنقاذ بالقول: "في أول تشكيل وزاري للإنقاذ منحت 90% من المناصب الوزارية الاتحادية لأبناء الإقليم الشمالي، وعندما وجدت الحكومة المركزية أن هناك بعض أبناء الإقليم المدلل لم ينالوا مناصب قامت السلطة المركزية باستنساخ وزارات وتقسيم الوزارة الاتحادية الواحدة إلى عدة وزارات، وأتت بكميات تصل إلى أرقام قياسية في تاريخ المناصب الدستورية في مجال المستشارين لأغراض الترضيات ولحفظ أغلبية التمثيل للإقليم الشمالي."[17] ويقول عندما تتقدم أي مؤسسة من غير الإقليم الشمالي بطلب تمويل لميزانيتها المجازة تُوضع أمامها العراقيل الإدارية والإجرائية مثل التخويل بالصرف وتوقيته والبنود وما شابه ذلك ... وكذلك تصفية المشاريع الزراعية الخاصة بغرب السودان مثل مؤسسة جبال النوبة

الزراعية، ومؤسسة جنوب كردفان الزراعية ومشروع غرب السافنا، ومشروع جبل مرة للتنمية الريفية ومشروع ساق النعام. ويقول أحد العلماء من دارفور (بروفيسور محمود موسى محمود) أنهم في دارفور أسسوا نهضة دارفور عام 1964 وما تزال قضاياها معلقة. ويرى أن النخب الحاكمة في الخرطوم ظلت تمارس "التهميش المنهجي والمخطط للأقاليم". وأشار إلى أن الرئيس البشير كان قد أعلن في لقاء جماهيري في بداية التسعينات عن تبرعه بمبلغ مليار دولار لتنمية دارفور ووجه بقيام لجنة خاصة وصندوق خاص ولكن لا ندري أين ذهب المليار دولار. كما أن مشروع طريق الإنقاذ الغربي يرجع إلى مؤتمر البرتي بمدينة (مليط) في عام 1995 ولكن لم يتم تنفيذه حتى الآن على الرغم من اسهام المواطنين فيه.[18]

كما يرى بعض الباحثين أن دارفور من الأقاليم التي تأثرت سلبياً من نمط التنمية الإقليمية غير المتوازنة في السودان. وهذه الوضعية هي "نتاج انحياز الطبقة الحاكمة في المركز لمصلحة الإقليم الأوسط، الأغنى نسبياً، والذي ظل لسنوات طويلة يستحوذ على نصيب الأسد من موارد الاستثمار الحكومي والخاص على حساب بقية الأقاليم. وكذلك يعكس اقتصاد دارفور كل سمات الإقليم المستَغل، سمات إقليم يعاني من مأزق مزدوج، مأزق التخلف في داخل قطر متخلف."[19]

في عام 1998 أعدت الإدارة السياسية برئاسة الجمهورية (القصر الجمهوري) دراسة بالاحصاءات لتعطي صورة حقيقية للحكومة حول قسمة السلطة السياسية في البلاد على مستوى الحكومة المركزية فقط. تناولت الدراسة كل حقب الحكم الوطني في السودان منذ قبيل الإستقلال (1954) وحتى آخر تشكيل وزاري في إبريل/نيسان 1998. شملت الدراسة خلفيات ومعلومات عن كل وزير من حيث العمر، المستوى التعليمي، التوزيع المهني، والمنطقة والقبيلة.

ففي أول حكومة وطنية في 1954 – 1958 (الحزبية الأولى) كانت قبيلة الدناقلة (الولاية الشمالية) في مقدمة القبائل بنسبة 15.58%، تليها المواليد بنسبة 11.69%، ثم المحس والبديرية بنسبة 10.39% لكل. ويلاحظ غياب مجموعات قبلية كبيرة مثل الشلك في الجنوب والفور والبقارة في غرب السودان وكل قبائل شرق السودان ما عدا الشكرية في البطانة.[20] وبالمقابل فإن القبائل التي تنتمي إلى شمال السودان (النيلي): دناقلة، محس، نوبة حلفاويين، ميرفاب، جعلية وشايقية شكلت غالبية واضحة بنسبة 45.46%. (أنظر الجدول رقم 1).

(جدول رقم 1): <u>التوزيع القبلي لوزراء الحكومة الوطنية (1954–1958م)</u>

القبيلــة	العــدد	النسبــة
الدناقلة	12	%15.58

مواليد	9	%11.69
محس	8	%10.39
بديرية	8	%10.39
دينكا	7	%9.09
نوبي	6	%7.79
نوير	4	%5.19
باليت	3	%3.90
الحضور	3	%3.90
الحلفاويين	3	%3.90
ميرفاب	2	%2.60
شكري	2	%2.60
جعليين	2	%2.60
شايقي	2	%2.60
زاندي	2	%2.60
رفاعيين	1	%1.30
اللحويين	1	%1.30
فونج	1	%1.30
دوينق	1	%1.30
العدد الكلي	77	%100

المصدر: الإدارة السياسية برئاسة الجمهورية.

ومن ناحية الأقاليم يأتي إقليم العاصمة في مقدمة الأقاليم التي شاركت في السلطة المركزية في الفترة (1954 – 1958) حيث بلغت مشاركته 31.17% يليه الإقليم الشمالي (الآن ولايتي نهر النيل والشمالية) بنسبة 25.97%؛ إلا أن معظم الذين يقطنون الخرطوم ينتمون لقبائل جاءت من الإقليم الشمالي (في تلك الفترة).[29] ولم يتم تمثيل أقاليم غرب السودان (كردفان الكبرى ودارفور الكبرى) طوال تلك الحقبة (أنظر الجدول رقم 2).

جدول رقم (2): التوزيع الجغرافي لوزراء الحكومة الوطنية (1954–1958)

الإقليم	العدد	النسبـة
الخرطوم	24	%31.17
الشمالي	20	%25.97
الأوسط	11	%14.29
أعالي النيل	8	%10.39
الاستوائية	4	%5.19
بحر الغزال	3	%3.90
الشرقي	3	%3.90
النيل الأبيض	2	%2.60
النيل الأزرق	2	%2.60
العدد الكلي	77	%100

ضمت حكومة الفريق إبراهيم عبود العسكرية (1958–1964) عشرة قبائل يأتي في أولها المواليد بنسبة 25% يليهم الشايقية بنسبة 16% والجعلية والعبابدة بنسبة 12% (أنظر الجدول رقم 3). ولم يتم تمثيل قبائل دارفور وشرق السودان وكانت الغلبة لقبائل الإقليم الشمالي (الشايقية والجعليين، المحس، الدناقلة، الحلفاويين، النوبة) حيث شكلوا 63.85% من الحكومة الحزبية الأولى.

جدول رقم (3): التوزيع القبلي لوزراء حكومة عبود (1958–1964)

القبيـلة	العدد	النسبـة
مواليد	6	%25
شايقية	4	%16.67
جعليين	3	%12.50
عبابدة	3	%12.50
جوامعة	2	%8.33
دناقلة	2	%8.33
محس	1	%4.17
حلفاويين	1	%4.17

النوبة	1	%4.17
الباليت	1	%4.17
العدد الكلي	24	%100

المصدر: رئاسة الجمهورية، الخرطوم، 1998

يوضح الجدول رقم (3) أن نسبة مشاركة قبائل الولاية الشمالية في حكومة عبود (شايقية، عبابدة، جعليين، دناقلة، محس، حلفاويين، نوبة ...) بلغت 86.51%.

وعلى مستوى الأقاليم تمثلت العاصمة الخرطوم بنسبة 41.67% يليها الشمالي بنسبة 25% ثم الأوسط 8.33% ثم أعالي النيل 10.39%، بينما لم يجد إقليم دارفورأي تمثيل طوال هذه الحقبة.

أما في الحكومة الحزبية الثانية (1965– 1967) فقد شاركت 18 قبيلة حيث كانت تنتمي أكبر نسبة من الوزراء لقبيلة الشايقية (12.24%) ثم الدناقلة (10.20%) ثم الميرفاب (8.16%) ثم الأشراف (8.16%) ثم الجعليين (6.12%). ولأول مرة يتم تمثيل قبائل دارفوة بنسبة 2.04%. وظهر تمثيل قبائل جديدة مثل الشناقيط والمسلمية والسعاتة في كردفان. لكن يلاحظ أن قبائل الإقليم الشمالي في مجملها شكلت حوالي نصف الحكومة حيث بلغت نسبتها مجتمعة 49%.[21]

من ناحية التمثيل الجغرافي احتلت الخرطوم المرتبة الأولى بنسية 44.90% تليها الشمالية بنسبة 16.33%، ثم النيل الأبيض (8.16%)، ثم كردفان (6.12%)، ودارفور (4.88%) والشرق (2.045%).

أما في حكومة مايو بقيادة الرئيس جعفر محمد نميري (1969–1985) فقد حصل الجعليون على نسبة 25.32% من التشكيل الوزاري في حكومة الخرطوم، والدناقلة (8.86%)، والمحس 8.10%، وقد حصلت قبائل الإقليم الشمالي (الذي ينتمي له نميري) على ما يقارب نصف التشكيل الوزاري – أي أربعة قبائل مقابل 34 قبيلة شاركت في الحكومة (أنظر الجدول رقم 4).

أما من ناحية التوزيع القبلي لفترة الحكم الإنتقالي (1985–1986) الذي أعقبت حكومة مايو فقد جرى تمثيل أحد عشرة قبيلة، جاء أعلى تمثيل فيها لقبيلة الدناقلة (19.23%)، تليها الشايقية (15.38%) وهما من أبرز قبائل الإقليم الشمالي التي يرى أبناء الأقاليم الأخرى، خاصة دارفور، أنهما يستحوذان على السلطة والثروة منذ استقلال السودان في 1956/1/1م.[22]

في الحكومة الحزبية الثالثة (1986–1989) شاركت 39 قبيلة كانت أعلى نسبة تمثيل فيها لقبيلة الشايقية (9.6%)، يليها الجعليون والدناقلة بنسبة 8.8% لكل. (الجدول رقم 4).

في حكومة الإنقاذ الوطني (1989 –) فقد حققت الإنقاذ أكبر مشاركة للقبائل في الحقب المختلفة حيث بلغ عدد القبائل التي شاركت فيها (حتى 1998) أربعون قبيلة، يأتي أولها الدناقلة بنسبة 16.11% ثم الجعلية (15.17%)، فالشايقية (12.80%)، لكن إذا أضفنا العمراب للجعليين، وهم أحد فروعهم، يصبح الجعليون في المقدمة بنسبة تبلغ 19.41%. بالنسبة للإقليم الجنوبي جاء أكبر تمثيل لقبيلة الدينكا بنسبة 7.11% ثم النوير بنسبة 3.79%. وبلغ عدد القبائل الجنوبية المشاركة 7 قبائل، وبلغت نسبة تمثيل قبائل الجنوب مجتمعة 16.11% مما يضعهم في المرتبة الثالثة بعد الجعليين. أما على مستوى التمثيل الجغرافي في الإنقاذ فقد حقق الإقليم الشمالي أكبر نسبة مشاركة بنسبة 35.55% يليه الخرطوم بنسبة 17.54% ثم ولاية كردفان. (أنظر الجدول رقم 4).[23]

غير أن أبناء دارفور يرون أن إقليمهم ذو كثافة سكانية عالية (خُمس سكان السودان) بينما يأتي التمثيل أكبر من الإقليم الشمالي الأقل كثافة مقارنة بكل أقاليم السودان تقريباً. ويرون أنه على الرغم من الكم الهائل من القبائل التي شاركت في حكومة الإنقاذ، إلا أنها – علاوة على أنها حافظت على نفس النسبة لصالح قبائل بعينها – أعطت القبائل والأقاليم الأخرى (خاصة المهمشة) وزارات هامشية ويضربون مثلاً بوزارتي الشباب والرياضة، ووزارة الثروة الحيوانية.

جدول رقم (4) يوضح الإنتماء القبلي للتشكيل الوزاري للحكومات السودانية منذ الاستقلال:

القبيلة	الحكومة الوطنية	حكومة عبود	الحزبية الثانية	حكومة مايو	الحزبية الثالثة	حكومة الإنقاذ
الدناقلة	%16	%8.33	%10.20	%8.86	%8.59	%16.11
مواليد	%12	%25	–	%4.81	%,.78	%2.84
محس	%10	%4.17	%4.8	%8.10	–	%5.79
بديرية	%10	–	%6.12	% 2, .3	%6.25	%2.36
نوبي	%8	%4.17	–	% ,.76	%1.56	–
دينكا	%9	–	%6.12	%4.56	%7.81	%7.11
نوير	%5	–	%4.8	–	–	–
باليت	%4	%4.17	–	–	–	–

الحضور	4%	–	–	–	–	–
حلفاويين	4%	4.17%	–	1.52%	1.56%	–
ميرفاب	3%	–	8.16%	–	,.78%	,47. %
شكرية	3%	–	–	–	–	,47. %
جعليين	3%	12.5%	6.12%	25.32%	8.59%	15.17%
شايقية	3%	16.67%	12.24%	4.30%	9.38%	12.80%
زاندي	3%	–	–	–	2.34%	2.37%
رفاعيون	1%	–	–	–	–	,47. %
اللحويون	1%	–	–	–	–	–
فونج	1%	–	–	1.1%	–	–
دوينقا	1%	–	–	–	–	–
عبابدة	–	12.50%	–	2.78%	–	,47. %
جوامعة	–	8.33%	–	1.77%	,.78%	–
ركابية	–	–	–	4.81%	,.78%	–
رباطاب	–	–	–	3.4%	,.78%	2.84%

الملاحظ أن قبائل الشايقية والدناقلة والجعليين (قبائل الإقليم الشمالي) تتميز بأنها شاركت في كل الحكومات المركزية في السودان، لم تغب عن أي تشكيل وزاري. كما أنها نالت أعلى النسب في المشاركة مقارنة ببقية قبائل السودان.

الجدول رقم (5):

التوزيع الجغرافي (الإقليمي) للحكومات المركزية في السودان (1954–1998)

الإقليم	الحكومة الوطنية	حكومة عبود	الحزبية الثانية	حكومة مايو	الحزبية الثالثة	حكومة الإنقاذ
الخرطوم	31.17%	41.67%	44.90%	32.15%	21.9%	17.54%
الشمالي	25.97%	25%	16.33%	11.65%	11.72%	35.55%
الشرقي	3.90%	8.33%	2.4%	3.4%	5.47%	1.9%

أعالي النيل	%10.39	–	%6.12	%2.78	%7.81	%7.58
الإستوائية	%5.19	–	%2.4	%1.1	%6.25	%4.27
بحر الغزال	%3.90	%4.17	%4.8	%,.76	–	%5.21
دارفور	–	–	%4.8	%,.76	%7.81	%5.64
كردفان	–	%4.17	%6.12	%8.61	%14.6	%11.85
النيل الأزرق	%2.60	–	–	%4.30	%1.56	%1.42
النيل الأبيض	%2.60	–	%8.16	%5.32	%4.69	%7.11
الأوسط	%14.29	%16.66	%2.4	%7.9	%5.47	%3.79

* المصدر: رئاسة الجمهورية، الخرطوم، 1998م.

يُلاحظ أن نظامي مايو والإنقاذ قد اشتركت فيها كل أقاليم السودان. وشهد الإقليم الشمالي وإقليم بحر الغزال أعلى نسبة لهما في تاريخ السودان في عهد حكومة الإنقاذ. من جانب آخر شهد الإقليم الشرقي أقل تمثيل له في تاريخ السودان في عهد الإنقاذ. كما أن أكبر نسبة تمثيل لأقاليم الجنوب كانت لصالح أعالي النيل والاستوائية في حقبة الحزبية الثالثة.

هذا الوضع الذي عكسته هذه الاحصائيات جعل الكثير من النخب في ولايات أخرى مثل الشرق ودارفور يتحدثون عن ضرورة العدالة في توزيع فرص السلطة والتنمية والخدمات. والمعروف أن السودان يعاني من شح الموارد المالية، وهو من الدول الأقل نمواً (LDCs) لكن حجة هذه النخبة أن التخلف مسألة نسبية، وأن الثروة على قلتها ينبغي توزيعها بعدالة كما أن السلطة يجب ألا تحتكرها قبائل معينة كما أشار إلى ذلك الكتاب الأسود وعززته احصائيات رئاسة الجمهورية.

ثالثاً: حكومة الإنقاذ والتهميش: الأطروحات والأطروحات المضادة:

إن مشكلات السودان ذات الطابع الإثني والقبلي والجهوي موجودة منذ الإستقلال لكن تصاعدت بدرجة كبيرة في عهد حكومة الإنقاذ الوطني التي جاءت بانقلاب عسكري في 30 يونيو/حزيران 1989م حيث برزت تناقضات في حكم الإنقاذ بين الشعارات الإسلامية التي طرحتها من ناحية وأدائها في الواقع من ناحية ثانية. وقد انبرى لها البعض بالنقد حتى من كوادرها في الحركة الإسلامية سواء كان الذين انسلخوا من الجبهة الإسلامية القومية، مثل د. عبد الوهاب

الأفندي، أو الذين آثروا الابتعاد عن النشاط المباشر في التنظيم مثل د. التجاني عبد القادر حامد و د. حسن مكي محمد أحمد. فالدكتور التجاني عبد القادر أحد أميز مفكري ومنظري الحركة الإسلامية ومشروعها الإنقاذي تحدث عن "المراجعات الكبرى عن أزمة الإسلاميين ومستقبلهم" ناقداً للحركة الإسلامية وهي في الدولة قد حادت عن المبادئ. وكتب عن "الإسلاميون وأوهام الدولة القومية"[24] باعتبار أن المشروع ضل طريقه في ردهات الدولة. وقد نقد د. التجاني (وهو من أبناء كردفان) العنصرية التي وجدها داخل الحركة الإسلامية مشيراً إلى ذلك بدلوماسية مهذبة عندما قال "السبب المباشر لخروجي من السودان أنني شعرت بأن مشاركتي في العمل السياسي المباشر ... غير مرغوب فيها."[25] فهاجر في ما يشبه البحث عن الخلاص الفردي. وقد أشار أحد تلاميذ الدكتور الشيخ الترابي والمقربين له، المحبوب عبد السلام، إلى أنهم كانوا "انتلجنتسيا مضطهدة داخل الحركة الإسلامية وأن انشقاق الحركة الإسلامية – إلى مؤتمر وطني ومؤتمر شعبي – أضاء فكرة الحرية، وفكرة اللامركزية، وفكرة الهامش الذي يقاتل من أجل حقوقه."[26]

برزت التناقضات من أن الحكومة الإسلامية لم تستطع تحقيق مبادئ الإسلام مثل العدالة والمساواة. ومن خلال سعيها للتمكين أطاحت بالكثيرين الذين فقدوا مناصبهم في الخدمة المدنية والقوات النظامية لا لسبب سوى أنهم لا ينتمون للحركة الإسلامية (الجبهة الإسلامية القومية وواجهتها حزب المؤتمر الوطني). ففي ندوة خاطبها في مدينة القضارف (414 كلم جنوب شرق الخرطوم) نائب رئيس الجمهورية، علي عثمان محمد طه، في أواخر شهر ديسمبر/كانون الأول 2008 اعترف بأن ثورة الإنقاذ في مرحلة من المراحل كانت تقدم أهل الولاء لحاجتها للثقة وتثبيت أركان النظام.[27] وهي الأخطاء ذاتها التي أشار إليها البروفيسر حسن مكي (من مفكري الحركة الإسلامية) حيث قال أن هذا الأخطاء هي التي أدت إلى تأزيم مشكلات السودان وتدويلها.[28] كذلك عانت حكومة الإنقاذ من أزمة في الخطاب السياسي. وتكمن المفارقة في أن خطابها موجه لدولة وكأنها كلها عرب، وكلها مسلمون، وكلها حركة إسلامية.

في عام 1995م قررت الحركة الإسلامية ترشيح أمين عام لحزب المؤتمر الوطني برز مرشحان هما: غازي صلاح الدين عتباني (وهو من الوسط النيلي الذين يطلق عليهم أبناء الغرب صفة "أبناء البحر")، وظهر منافساً له الشفيع أحمد محمد وهو من أبناء دارفور (أبناء الغرب). وأجريت عملية انتخابية ديمقراطية ففاز الشفيع. فألغوا نتيجة التصويت واختاروا غازي صلاح الدين أميناً عاماً للحزب، وترضية للشفيع تم تعيينه سفيراً للسودان في إيران. تعليقاً على ذلك الحدث كتب الصحفي محمد طه محمد أحمد (الذي أُغتيل في سبتمبر/أيلول 2006) تحت عنوان: "أولاد البحر

يتآمرون على ألاد الغرب". مع ملاحظة أن هذا الصحفي ينتمي لأبناء البحر (فهو من الشايقية) لكنه كان ملتزماً جانب الحق والحقيقة.

المثال الثاني هو عندما كان هناك اتجاه داخل الحركة الإسلامية لانتخاب رئيساً للمجلس الوطني (البرلمان) في عام 1996 لكي يتفرغ الشيخ د. حسن الترابي للمؤتمر الوطني (حزب الحركة الإسلامية). برز مرشحان هما عبد العزيز شدّو المحامي، وهو من الوسط النيلي، والآخر هو مكي بلايل من أبناء قبيلة النوبة في جنوب كردفان. تحركت الكتل البرلمانية وكانت المؤشرات تؤكد اكتساح بلايل لشدو بسبب تحالف ما يُعرف بـ "الكتلة السوداء" (دارفور، الجنوب، جنوب كردفان وجنوب النيل الأزرق) تم إلغاء الفكرة واستمر الترابي أميناً للمؤتمر الوطني ورئيساً للمجلس الوطني حتى حدوث الإنشقاق بينه والرئيس البشير في عام 1999.

كذلك هناك قصة داؤود يحي بولاد المعروفة الذي كان من كوادر الحركة الإسلامية المخلصين والنشطين منذ أن كان طالباً. فقد ترأس إتحاد طلاب جامعة الخرطوم (دورة 1975–1976) وهي فترة المواجهة الشرسة بين التنظيم ونظام جعفر نميري العسكري الشمولي (1969–1985) . كان بولاد من أبناء دارفور. وبعد أن تخرج رأى أن أهله في دارفور يعانون. ويبدو أن عاطفة العنصرية ممزوجة بالشعور بالظلم تغلبت على الإنتماء الآيديولوجي. فانسلخ عن الحركة الإسلامية والتحق بالمعارضة المسلحة متحالفاً مع الحركة الشعبية لتحرير السودان التي يقودها (الراحل) العقيد د. جون قرنق. ويُقال أنه عندما قابل قرنق قال لقرنق "الدم غلب الدين"[38] في إشارة لإنسلاخه عن الحركة الإسلامية وانحيازه لأهله في دارفور. وعندما كان في متحرك عسكري من ناحية الجنوب تجاه دارفور في، بداية تسعينات القرن العشرين، تم إعدامه. ويبدو الآن وكأنما التاريخ يكرر نفسه في حالة د. خليل إبراهيم الذي انسلخ عن الحركة الإسلامية وانحاز لأهله من خلال قيادته لحركة التمرد الدارفورية (حركة العدل والمساواة) وأصبح من ألد أعداء الحركة الإسلامية الحاكمة في الخرطوم حيث قاد محاولة إنقلابية ضدها في 10 مايو/آيار 2008 وفشل.

استقلت الحركة الشعبي هذه الثقرة في نظام الإنقاذ فركزت في أدبياتها على التهميش والمهمشين. لذلك كان من شعاراتها وأهدافها الأساسية إقامة السودان الجديد. وتعني به الذي يقوم على العدالة وعلى المواطنة بعيداً عن العنصرية والجهوية. فكانت تحاول أن يكون خطابها قومياً واستقطبت بعض الشماليين بداخلها حتى في المناصب القيادية مثل الدكتور منصور خالد الذي كان وزيراً في حكومة نميري في السبعينات من القرن العشرين، وياسر عرمان، ومالك عقار (من منطقة النيل الأزرق)، إضافة إلى قيادات من جبال النوبة مثل يوسف كوة وعبد العزيز الحلو.

وحتى بعد أن أصبحت الحركة الشعبية شريك في حكومة الإنقاذ بعد اتفاقية نيفاشا وعقدت مؤتمرها، مايو/أيار 2008، بجوبا أعادت إنتاج بعض شعارات المرحلة على الرغم من إعلانها في هذا المؤتمر بأنها قد تحولت من حركة مسلحة إلى حزب سياسي. ففي بيانها الختامي أوصت الحركة "بتحالف الحركة مع قوى الهامش في الشمال والغرب والشرق وكل أنحاء السودان بجانب الديمقراطيين... وأن الحركة جاءت من أجل المهمشين، وأنهم يسعون لتنفيذ برنامج السودان الجديد.[39]

لقد ذهبت في ذات الإتجاه الذي يتهم النخبة (النيلية) الحاكمة بأثنتة الدولة السودانية انتلجنتسيا غير دارفورية. حيث يرى البعض أنه ومن خلال استقراء تاريخي لتكوّن الدولة السودانية أن "ظاهرة الإنتماء القبلي الحاد تشكل في بعض جوانبها أخطاء تاريخية في سياسات بناء الدولة الوطنية في تاريخ السودان الحديث، وأن الحركة الإسلامية الحاكمة في السودان انتهجت سياسات أدت إلى تفتيت الكيانات الكبيرة ونشوء كيانات جديدة لا يسندها العرف القبلي القديم ولكنها جاءت بمبررات الولاء السياسي الأمر الذي أعاد القبائل إلى النعرات العرقية الضيقة والاستقطاب العرقي الحاد.[30]

هناك أيضاً من مفكري الشمال النيلي مَن ينتقد السلوك الإثني للحكومة المركزية في السودان. مثلاً الدكتور الباقر العفيفي – وهو من الوسط النيلي – يتهم نخبة الوسط النيلي المسيطرة على الحكم بالتلاعب بالجين في نفي المكوِّن الأفريقي. ويؤكد أن المكوِّن العرقي للوسط النيلي لعب دوراً بارزاً في سلب الجهات الأخرى حقوقها الوظائفية والثقافية منذ الاستقلال حيث ظل هؤلاء الذين يمثلون القبائل أو القوميات خارج منظومة الوسط النيلي إلا "تروس وفيّة" في ماكينة الدولة المركزية. فالوظائف التي ظل يشغلها أبناء الجنوب والغرب والشرق، إن وجدوا، حتى بعد نيفاشا وأبوجا واتفاقية الشرق، تمثل هبات أو (عطية مزيّن) أو إضافة لون للّوحة التي ترسمها نخبة الوسط النيلي وتتحمل وحدها مسؤولية عرضها في جدران المسارح السياسية[31] – هذا مع الأخذ في الاعتبار أن الأثر العربي في السودان ليس محصوراً فقط في قبائل الوسط النيلي. هذا السلوك الإقصائي من جانب النخبة النيلية لأقاليم الهامش هو الذي أفرز الأزمات التي يعيشها السودان الآن والتي حاولت الحكومة الحالية أن تعترف بها وبمسمياتها وبالمظالم لكن بعد أن فات الأوان واستفحلت الأزمات مما جعل السودان يدفع الثمن غالياً وطفق يبحث عن ما ينقذ البلاد من التمزق. وهو إنقاذ مرهون ليس بالمزيد من التنازلات من جانب الإنقاذ بل تغيير جذري للرؤية وللمسلمات التي ظلت تتدثر بها نخبة الوسط النيلي عبر عقود من الزمان.

كما يرى الصادق المهدي زعيم حزب الأمة ورئيس الوزراء السابق في السودان أن تنامي ظاهرة القبلية والإثنوية مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالشمولية معتبراً أن الشمولية تقفل الباب أمام التعبير السياسي فيلجأ الناس لقبائلهم وإثنياتهم للتعبير. كما أن الدولة بتخليها عن تقديم الخدمات تدفع المواطن للقبيلة كمؤسسة ضمان اجتماعي، وأيضاً عبر تبني النظام الشمولي لثقافة مركزية قابضة يلجأ الناس برد الفعل للتأكيد على هوياتهم الثقافية. وينحي الصادق باللائمة على الحركة الإسلامية الحاكمة في السودان تحت اسم المؤتمر الوطني لسياساتها التي دفعت المجتمع بالإرتداد إلى الجهوية والقبلية. ويعتقد المهدي أن سياسات نظام الإنقاذ الاقصائية أفرزت اقصاءات مضادة باستلهام معطيات سياسة المناطق المقفولة، وجدت دعماً من قطاعات علمانية في الشمال والجنوب، وهذا في رأيه ربما يؤدي إلى نهج نقيض سيؤدي لاقصاء جديد يضع الوطن أمام حتمية الانفصال والاستقطاب الحاد. كما يرى أن النظم الدكتاتورية التي حكمت السودان – نظم عبود ونميري والبشير – قد اتبعت نهجاً خشناً، خاصة الانقاذ، التي كانت أكثر صرامة جراء اعتبارها هوية السودان إسلامية عربية. وأن نهج الانقاذ الاقصائي خلق ردة فعل من قوى اجتماعية تجد دعماً إقليمياً ودولياً بهدف بناء سودان أفريقاني (إثنياً) انجلوفوني علماني. ويرى أن المخرج أو الخيار يتمثل في برنامج الدولة المدنية الديمقراطية ذات المرجعية الإسلامية التي تكفل حقوق المواطنة وحرية الأديان.[32]

في ذات الاتجاه الذي ذهب إليه السيد الصادق المهدي ترى نخب الهامش أن التهميش بكل ملامحه وأبعاده قمين بالظهور تحت أي نظام سياسي. لكن يرون أن "احتمال تفشيه وتفاقمه أكبر في ظل نظام شمولي مهموم بقضية الشرعية وبقائه على السلطة بأي ثمن، فهو نظام منعدم الشفافية ومحجوب عن المساءلة. وهذا بالضبط ما حدث وما هو حادث الآن في السودان [في عهد الإنقاذ] من إقصاء لكثير من الكيانات الإثنية والجهوية والسياسية في ظل النظام الشمولي الحالي [الإنقاذ] مقارنة بالأنظمة الديمقراطية على قصر مدتها."[33] ويقدم هؤلاء أمثلة من واقع تجارب ماثلة في العالم المعاصر منها ما فعله النظام الشمولي بالصومال والنظام الشمولي الذي فتت الإتحاد السوفيتي السابق. ويقدمون مثال الديمقراطية الهندية التي يعيش في كنفها أكثر من مليار نسمة يتوزعون على مئات الطوائف والطبقات والإثنيات والأديان حافظت على تماسكها ووحدتها (بعد انفصال باكستان) وأضحت الديمقراطية الأكبر في العالم وتقدم الآن عملاقاً اقتصادياً وعلمياً جباراً في الألفية الثالثة. تدعو انتلجنتسيا الهامش إلى ضرورة الإستفادة من هذه التجارب. وتحذر من أن تنزلق الدولة السودانية إلى العنصرية والتي أصبحت تتضح ملامحها يوما بعد آخر في ظروف التمكين التنظيمي وللدرجة التي ضاعت معه ملامح الدولة القومية الجامعة وحلت محلها الدولة الإثنية القابضة.[34]

هناك بعض قادة الحركات المسلحة الدارفورية أكثر تطرفاً في توصيف علاقة المركز بالهامش في السودان. فهم يرون أن نخب السودان النيلي الحاكمة هي امتداد للاستعمار في تعامله مع الهامش. ومثلما كان الاستعمار الأجنبي يستنزف موارد السودان ويتسغل أهله كذلك نخب المركز الآن تمارس ذات الاستغلال والاستنزاف لمواطني وأقاليم الهامش. وتصف نخب الحركات الدارفورية حركة المؤتمر الوطني الحاكمة في السودان بأنها "حركة من حيث أدب الممارسة والتكوين والفعل تتماثل مع حركة المستعمر في السودان خلال القرنين التاسع عشر والعشرين من طرف التاج البريطاني والحكم التركي/المصري. وبذلك أضحت أخطر مهدد للشعب السوداني من الكولونيالية التي جاءت من الخارج... فهي تعمل بنفس الأدوات والميكانيزمات لإعادة إنتاج رأسمال الكولونيالية وكرست جهدها لتبيئتها محلياً من خلال حركة استعمارية دائمة لتحكم السيطرة عبر ما أطلق عليه "التمكين".[35] وتنادي هذه النخبة بإعادة فتح الخرطوم عبر حركة ثورية لتخليص السودان من هذا المستعمر الثالث القائم حالياً. وهي دعوة بدأت فعلاً بمحاولة حركة العدل والمساواة، بقيادة خليل إبراهيم، بالهجوم على الخرطوم عبر أمدرمان في 10/مايو/أيار 2008 لتغيير النظام بالقوة وقد تم دحرها في ذات اليوم بعد معركة دامت خمس ساعات وتم تقديم بعض عناصرها للمحاكمة وصدرات أحكاماً ضد بعضهم بالإعدام.

كذلك ترى انتلجنتسيا المناطق المهمشة (الغرب والجنوب والشرق والنيل الأزرق) أن الإثنية قد نُحتت في الواقع السوداني من جديد، أي في عصر الإنقاذ، للدرجة التي تمفصلت فيها وتطابقت وتداخلت وتساكنت أيضاً مع بنية الدولة الحديثة وفي كل مؤسساتها الحيوية، بما فيها تركيبة النظام البيروقراطي وهيمنت ذات البنية الإثنية على مفاصل الاقتصاد والخدمة المدنية والعسكرية والدبلوماسية والإعلام، ما عدا الرياضة التي ظلت مفتوحة على مصراعيها على أهل الهامش.[36] هذا مع ملاحظة أنه على المستوى النظري متاح لإثنيات الهامش دخول كل المؤسسات بمقدار العمل في كل خاناتها الصغيرة كـ (التروس) دون الوصول إلى المفاصل الكبيرة وإلى قلب الدينمو. وتظل يد الإثنية والعنصرية الخفية التي ترعاها الدولة في الخفاء والعلن تفعل فعل السحر في إضعاف البناء والتماسك القومي من خلال ترسيخ الفوارق في البناء الاجتماعي وتعميقها على أسس إثنية حادة وهي على المدى البعيد حتماً ستضر بكل الأطراف في الوطن: الذين يتم لصالحهم الإنحياز والذين يتم ضدهم التمييز.[37]

كما ترى النخبة المتعلمة في مناطق الهامش أن هناك ما يؤكد وجود فوارق إقليمية كبيرة في كل الخدمات الاجتماعية بين مختلف أقاليم السودان – وبالضرورة بين إثنياته ومناطقه حسب منطق

الأشياء في التطورات الراهنة [عصر الإنقاذ] في السودان. ويشير هؤلاء إلى إحصائيات وزارة التربية والتعليم السودانية التي تضخ نسب الإنخراط في التعليم العام والجامعي تقل بكثير في أقاليم غرب السودان(كردفان ودارفور) والشرق والجنوب والنيل الأزرق بصورة أقل من المستوى القومي بكثير وبدرجات متفاوتة بالضرورة. ففي ولاية بحر الغزال حتى نهاية التسعينات كانت نسبة الانخراط في التعليم الأساسي لا تتعدى 10%، وفي جنوب كردفان (24%) في حين أنه في ولاية أخرى كانت النسبة تتعدى 85%.[38]

صحيح أن الحرب كانت واحدة من الأسباب ولكن ليست كل الأسباب وفي كل الأوقات. كذلك أكدت الاحصائيات أن نسبة التسرب (drop out) من التعليم في بعض الولايات "المهمشة،" بلغت 92% وسط جيل واحد من الأطفال – بين الصف الأول والصف الثامن، لأسباب كثيرة منها غياب المعلم، بُعد المدرسة عن المنزل (وهذه مشكلة فاقمتها الإنقاذ بإلغاء نظام الداخليات)، وتدهور البيئة المدرسية حيث أن المدرسة ليس بها مياه شرب ولا دورات مياه، كما أن التلاميذ يتركون المدرسة لجلب الماء أو للعمل في الزراعة لمساعدة أسرهم. بسبب ضعف التمويل المركزي، لضعف الإهتمام المركزي، تأثرت كل القطاعات: التعليم، الصحة، المياه، الخدمات والتنمية. وأصبح الناس يموتون بأمراض غير معروفة لعدم كفاءة وكفاية المستشفيات وعدم توافر الكادر الصحي. وأدى تدهور التعليم إلى اختفاء مدارس الولايات من العشر الأوائل في نتائج الشهادة السودانية التي تؤهل للدخول للتعليم العالي. بل، ومنذ التسعينات، اختفت المدارس العريقة في الولايات المهمشة التي كانت لا تغيب عن العشرة الأوائل، غابت الآن حتى عن المئة الأوائل. كل ذلك يعكس تهميش اقتصادي/اجتماعي. وعندما أعلن وزير التعليم العالي والبحث العلمي نتيجة القبول للجامعات في أغسطس 2008م اعترف "بوجود فجوة في نسب النجاح بين المركز والولايات مما أثّر على مستوى القبول."[39]

أما بعد أن ضرب الجفاف مناطق الغرب (المهمشة) نزحت معظم الأسر إلى العاصمة واستوطنوا في مساكن عشوائية (بيوت الصفيح والكرتون ...) حيث تنعدم الخدمات وأصبحوا ضائعين في أطراف العاصمة وصار البعض يصفهم بـ "أحزمة البؤس الممتدة حول العاصمة". وهكذا يرون أن سياسات الدولة (الإثنية) تصنع الفقر في ريف الهامش.

ومما زاد من غبن نخب الهامش – خاصة في دارفور وكردفان – أن النفط عندما تم اكتشافه في مناطقهم أقامت الحكومة المصفاة الرئيسية جوار العاصمة بدلاً عن تلك المناطق بحجة عدم وجود البنية التحتية هناك. غير أن حجة نخب الغرب هي كان يجب أن يكون ذلك فرصة

لإقامة مشاريع البينة التحتية لأن ذلك ما تحتاجه هذه المناطق الشديدة التخلف والتي ترى أن من حقها أن تنعم بالخدمات والتنمية طالما أن النفط مكتشف في مناطقها. والأسوأ من ذلك أن وظائف النشاط الاقتصادي الخاص بالتنقيب والإنتاج قد خُصَص 90% منها لبعض الإثنيات والقبائل والجهويات التي تحددها الدولة حسب (الاستمارة) الرسمية للتقديم للوظيفة. وقد أثار هذا الأمر في المجلس الوطني (البرلمان) إبن المنطقة (غرب كردفان) الإسلامي ورجل الأعمال البارز محمد عبد الله جار النبي في عام 2005. وتم استدعاء وزير الطاقة (د. عوض الجاز، وزير الطاقة آنذاك – وهو من قبيلة الشايقية) الذي حاول نفي التهمة وهدد بالاستقالة إذا كان ذلك صحيحاً ولكنه لم يستقيل. وكانت تلك الاستمارة (الأورنيك) التي تكرِّس التمييز العنصري هو حديث الناس في مختلف أنحاء السودان.[40]

استمر هذا الإتجاه وأصبح هو السائد مما أغضب شباب تلك المناطق الذين يقولون أنهم ضحوا في الحرب ضد الجنوب ولم يجدوا في عصر السلام غير المزيد من الظلم والإهمال. كل ذلك أدى لظهور حركات معارضة جديدة في إقليم كردفان المجاور لدارفور والذي – على الرغم من وقوعه جغرافياً وسط السودان – يُصنّفه أبناء الوسط النيلي بأنه (غرب) وذلك بمفهوم "أبناء الغرب" مقابل "ابناء البحر" في الوسط النيلي من السودان الشمالي. كان رد الفعل ظهور حركات مثل شهامة (2004) وشمم (2006). وفي العام نفسه ظهرت حركة جديدة أسسها أبناء كردفان بالداخل والخارج هي تحالف كردفان للتنمية (كاد KAD: Kordofan Alliance for Development).

شهامة هي منظمة ظهرت في ولاية غرب كردفان مناهضة للدولة المركزية. انضم إليها عدد كبير من أبناء قبيلة المسيرية (إحدى قبائل البقارة بولاية كردفان). من أهم أهداف تلك المنظمة تحقيق العدالة لأهل المنطقة وإثنياتها الذين عانوا ظلماً من الإنقاذ. وكذلك احتجاجاً على تذويب ولايتهم (غرب كردفان) ودمجها في شمال كردفان وجنوب كردفان في إطار تسوية إتفاقية نيفاشا (كينيا) 2005 للسلام القاضية بإعادة جنوب كردفان إلى وضعها قبل عام 1989. إن منطقة المسيرية التي نشأت فيها منظمة شهامة أهم ما يميزها هو الغياب التام للتنمية والخدمات والبنيات التحتية والتي كان آخرها خط السكة الحديد الذي أُنشئ في الستينات من القرن العشرين وبعد ذلك بقيت المنطقة احتياطيا دفاعياً تحركه حكومة الإنقاذ بكافة المسميات. وعند توقيع نيفاشا وجد أبناء المنطقة أن أبيي قد أصبحت عربوناً تقدمت به الإنقاذ مرضاة للمجتمع الدولي. وزاد من غبن شباب المنطقة أن البترول الذي ينتجه حوض المجلد وهو عصب البترول السوداني لم يوفر إلا لشريحة

صغيرة منهم وظائف عمالية في قاعدة الهرم الوظيفي والمهني بينما تم توزيع الغنائم والوظائف الكبرى والوسيطة في قطاع النفط جهوياً وإثنياً وتنظيمياً.[41]

تأسس تجمع كردفان للتنمية (كاد) في 30 إبريل 2006 في مؤتمر انتويرب بالمملكة البلجيكية. ويقول القادة المؤسسون لهذا التجمع أنه "لم يكن وليد صدفة، وانما امتداد لحركات كردفانية سابقة كما هو حال جميع الحركات التاريخية في مناطق جبال النوبة: شهامة الأولى وشهامة الثانية في غرب كردفان، وحركة كفاح وغيرها. وأنه نشأ في الداخل أما بلورته والإعلان عنه فقد تمت في الخارج بسبب طبيعة النظام داخل الوطن. وأن فلسفة الامتداد لا تقتصر على كردفان فقط وانما كل حركات الهامش التي تصدت للمطالبة بانصاف المهمشين في كل السودان، وفي ظل الدولة الموحدة، سواء كان ذلك في جنوب الوطن أو غربه أو شرقه.[42]

يرى قادة (كاد) أنها جاءت كرد فعل "للهيمنة الأحادية في التوجه الثقافي والمرتكزة على عنصري العرق والدين والتي أدت إلى تهميش الآخرين ثقافياً واقتصادياً وسياسياً وحوّلتهم إلى أدوات لخدمة مصالح إثنيات محددة حتى كادت الدولة السودانية أن تكون حيازة مملوكة لفئة لا تتجاوز 5 – 10% من إجمالي سكان السودان. هذه الشريحة المهيمنة ليست بالضرورة أن تكون متجانسة عرقياً أو جهوياً، إنها نخبة سياسية وثقافية استغلت الآيدويولوجيا والولاء الديني والعرقي والجهوي بصور مختلفة لتحافظ على السلطة والثروة على مر عهود الحكم في السودان."[34]

يؤكد قادة كاد أنهم وحدويون وأن فلسفة كاد الأساسية تهدف إلى إحداث تغيير في الحراك السياسي السوداني، وهو حراك يكون مرتبطاً بعمليات التنمية المترابطة integrated development processes) بمعنى أن البعد السياسي يجب ألا ينفصل عن التنمية الاقتصادية والثقافية للفرد والمجتمع. وينتقد قادة كاد النخبة الحاكمة في منهج تعاملها مع أقاليم الهامش وخطابها تجاه المهمشين. فمنذ الاستقلال "يتعاملون مع المواطن في الأقاليم المهمشة باعتباره (بقرة حلوب) يدر ثروة دون أن يستفيد هو من العائد، وكماً انتخابياً أو غيره من آليات الاستعباد المتعددة دون أن يشارك في صنع القرار السياسي بشكل حقيقي ... وتُستعمل شعوب الهامش في خوض الحروب بالوكالة – مثل استخدام فرسان البقارة في الدفاع الشعبي ليقاتلوا الجنوبيين.[44] كل ذلك أدى إلى قيام ثورات في الهامش وقد سمتها كل السلطات المركزية المتعاقبة حركات قُطّاع طرق، ونهب مسلح وخوارج وجهوية وعنصرية، بل أحياناً تسميهم مرتزقة ومواطنين من دول أخرى.[45]

كذلك تأسست (شمم) وهي "المنبر الحر" في 15 – 16 مايو/أيار 2006 في مدينة المجلد في المنطقة الغربية لولاية جنوب كردفان وحضر المؤتمر التأسيسي خمسة آلاف ممثل من قواعد

المحليات الخمس للمنطقة. وهو وعاء جامع لكافة الإثنيات بالمنطقة وكافة ألوان الطيف السياسية ومنظمات المجتمع المدني. وهو تجمُّع يقوم على النهج السلمي برفع الظلم عن المنطقة التي ظهر فيها النفط ولم تجد أي مشروعات تنموية أو خدمية، بل جنَت تلوث للبيئة وأمراض وشعور بالغبن.[46] لذلك انبرى أحد انتلجنتسيا كردفان لتحذير الحكومة من أن تتطور الأمور في كردفان إلى دارفور أخرى بسبب توافر العوامل ذاتها التي أدت لإنفجار الأمور هناك مثل احساس الناس بالتهميش وانعدام التنمية حتى أن كثير من شباب المسيرية وقبائل البقارة الأخرى انضمت للحركة الشعبية (الجنوبية) والتي كانت بالأمس عدواً للشمال وذلك بسبب الاحباط الذي أصاب هؤلاء الشباب من الحرمان والفقر والشعور بالظلم والتهميش من المركز.[47] ولاحظ أن الشريحة المنضوية جميعا من الشباب في الفئة العمرية 18 – 25 سنة ويمتازون بدرجة عالية من الوعي. وأن جميع هذه المجموعات من الشباب مصابة بالإحباط السياسي نتيجة الاقصاء وغياب الإدماج في الحراك السياسي والاجتماعي وفي ديناميات وتفاعلات الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية ... وهؤلاء بالتحدث معهم اتضح أنهم جميعاً يرون أن الدولة قد فقدت ملامحها القومية وأصبحت جهازاً إثنياً يتم الاختيار له من بطانة الحظوة الإثنية والجهوية والتنظيمية. وجميعهم يتحدثون بمرارة عن الإجحاف والظلم الجهوي والإثني وغياب التنمية والخدمات وتفشي الفقر والعوز والحرمان الذي أضحى من أهم ملامح الحياة في الريف. أن هذه البيئة هي التي ولّدت تلك التيارات.[48]

هي الأسباب ذاتها – التهميش والإقصاء وإهمال المركز للأقاليم – التي دفعت بظهور حركات في الشرق مثل (مؤتمر البجا وجماعة الأُسُود الحرة) والتي نجحت الحكومة في توقيع اتفاق معها بوساطة ارترية عُرف باتفاق الشرق (سبتمبر/أيلول 2006). وقد حصل أبناء الشرق بمقتضاه على وعد بالتنمية والخدمات من خلال صندوق الشرق لتغذيه الحكومة بمبلغ 600 مليون دولار. كما حصل القادة في حركات الشرق على منصب مساعد رئيس الجمهورية ومستشار رئيس الجمهورية وبعض الحقائب الوزارية (وزير اتحادي ووزاء دولة) إضافة إلى بعض الوظائف القيادية الأخرى في العاصمة وفي إقليم الشرق. وفي مؤتمر البجا الذي عُقِد بمصيف أركويت بالبحر الأحمر (شرق السودان) في 15/أغسطس/آب 2008 أقر رئيس المؤتمر، موسى محمد أحمد مساعد رئيس الجمهورية ورئيس جبهة الشرق، بأن وجودهم في السلطة شكلي ولا يشاركون مشاركة فعلية أو حقيقية في صناعة السياسة والقرار. "أننا في الواقع لا نملك من نواصي القرار والإمكانيات ما يتوقعه كل الناس منا، وأحياناً نصبح مشلولين عن أداء القليل. وأن اتفاق الشرق دون الطموح." وأكد استمرار النضال لتحقيق أوضاع وظروف أفضل لأبناء الشرق. وانتقد الظروف المعيشية القاسية التي

يعانيها مواطن الشرق، وحمّل الدولة المسؤولية ونادى بالفيدرالية الحقيقية التي تمنح سلطات الحكم الذاتي صلاحيات واسعة.[49]

من ناحية أخرى نجد أن حكومة الإنقاذ قد بدأت خطوات في التنمية. فقد ارتفع عدد المدارس الثانوية من 11 مدرسة في كل إقليم دارفور (الولايات الثلاث) عام 1989 إلى 195 مدرسة ثانوية عام 2003. كما لم تكن هناك أية جامعة في دارفور أنشأت الإنقاذ ثلاث جامعات بواقع جامعة لكل ولاية.[50] كذلك بدأت مشروعات في الخدمات الصحية والمياه وشرعت في رصف الطرق التي تربط بين مدن الإقليم وطريق يربط الإقليم بالعاصمة الخرطوم. وفي مطلع أغسطس/آب 2008 كتب أحد الكتاب أعضاء الحركة الإسلامية سلسلة مقالات احتوت احصائيات بمشاركة أبناء دارفور في حكومة الإنقاذ على المستوى المركزي والولائي. جاء في المقال أن 445 من أبناء دارفور تقلدوا مناصب دستورية اتحادية وولائية في الفترة من 1989 وحتى 2008 وهو من جملة 1327 وظيفة عليا، 345 منها تقلدها أبناء الجنوب و (228) منها شغلها أبناء الجزيرة والشرق وأن (118) منها شغلها أبناء الوسط والشمالية.[51] لكن الملاحظ أن 40% من هذه الوظائف ولائية مثل محافظين ووزراء ولائيين ومعتمدين. وجزء كبير من بقية الوظائف أيضاً على المستوى الولائي في ولايات أخرى. بل يرى أبناء دارفور أن القلة التي تتقلد مناصب دستورية أو سياسية في المركز لا يتمتعون بسلطات حقيقية وأنهم بعيدين عن الدائرة الداخلية العليا المعنية بصناعة السياسة واتخاذ القرار.

كذلك صدرت دراسة من مركز بحوث في الخرطوم أوردت أرقاماً تعكس مدى زيادة فرص التعليم لأبناء دارفور في فترة الإنقاذ.[52] الجدول التالي يوضح هذه الحقائق:

جدول رقم (6): مؤسسات التعليم: كل السودان مقارنة باقليم دارفور (2004/2003):

المؤسسة	كل السودان	ولايات دارفور	النسبة
قبل المدرسي	8617	941	%19.2
تعليم الأساس	13174	2393	%18.17
ثانوي أكاديمي	2024	207	%10.2
ثانوي فني	66	3	%4.55
فصول يافعين	161	18	%11.2
فصول محو أمية وتعليم كبار	4625	189	%4.1

إجمالي المؤسسات	28667	3751	%13.1

هذه الإحصائيات توضح أن نسبة التعليم قبل المدرسي وتعليم الأساس يتناسب مع نسبة الإقليم في عدد السكان، بينما نسبة التعليم الثانوي متدنية. كذلك اشتملت الدراسة على احصائيات في مجال الخدمات الصحية.أنظر جدول رقم (7).

جدول رقم (7): الخدمات الصحية مقارنة بين دارفور وبقية السودان (2005):

	نقاط غيار	شفخانات	مراكز صحية	مستشفيات	الأسرّة	الأطباء
السودان	762	1226	1043	357	26094	8008
دارفور	27	113	51	25	1920	214
النسبة	%3.54	%10.85	%0.49	%7	7.35	%2.67

طبقاً للجدول رقم (7) فإن دارفور تعاني من ضُعف في الخدمات الصحية. وخلصت الدراسة إلى أن جميع أبناء دارفور بلا استثناء يسيطر عليهم احساس أن إقليمهم مهمش اقتصادياً وخدمياً ولكنهم يختلفون حول درجات التهميش ووسائل علاجه كما يختلفون حول سقف المطالب. كما توصلت الدراسة (التي شملت عينات من أبناء دارفور بالعاصمة) إلى أن اتفاقيتي جبال النوبة ونيفاشا لعبتا دوراً في تمسك الدارفوريين بالأطر الإقليمية كوسيلة لتحقيق المطالب. وأن كثيراً من أبناء دارفور أخذوا ينسحبون عن انتماءاتهم الحزبية وأصبح الولاء للقبيلة أوضح من الأحزاب السياسية. وأن هناك توجس من بعض أبناء دارفور من الوسط النيلي بسبب التسامي العرقي في بداية عهدهم بالعاصمة.[53]

لكن تعتقد نخب دارفور أن كل ذلك تم بعد ضغوط. كما أن زيادة المدارس لم يعدو مجرد مباني. فالمدارس ليس بها عدد كاف من المعلمين، والعدد على قلته غير مؤهل أو مدرب، وأن البيئة الدراسية سيئة وطاردة وحتى المياه لا توجد في المدارس، وأن التسرب من المدارس كبير بسبب الأوضاع الاقتصادية والمعيشية المتردية فيضطر التلميذ لترك الدراسة لمساعدة أسرته (كما سبقت الإشارة). وذات الوضع ينطبق على المستشفيات من حيث عدم توافر الأطباء والكوادر الطبية المساعدة حيث يحجم الأطباء عن العمل في دارفور بسبب فقره في البنيات التحتية والخدمات، وعدم توافر المعينات اللازمة للعمل الطبي. وبالنسبة للمياه ترى نخبة دارفور أن جهود الحكومة الإنقاذ دون المطلوب ولم تغير في الأمر شيئاً فما زال الإقليم يعاني من شح المياه حتى في المدن الرئيسية

الكبرى. كذلك تقول النخبة الدارفورية أن الذين يتخرجون من الجامعات من أبناء دارفور لا يجدون عملاً ويطالبون بالعدالة في توزيع الفرص.[54]

أما عن الطرق فالمعروف أن الطريق، المسمى طريق الإنقاذ الغربي، قد بدأ العمل فيه في النصف الأول من التسعينات بتمويل جزئي من المواطنين – ببيع حصة السكر المخصص لهم لصالح الطريق. توقف العمل في هذا الطريق بسبب التمويل وقد دار لغط كبيراً حول أين ذهبت أموال الطريق التي دفعها مواطنو الإقليم؟ ولم تقدم الحكومة أي توضيح في هذا الأمر بل منعت الصحف من تناول الموضوع. وعندما أُثير موضوع الطريق تحدث مسؤول حكومي (من أبناء دارفور) والذي انشق من الحكومة مع مجموعة الترابي وهو د. على الحاج، تحدث للإعلام قائلاً بأنه يعرف أين ذهبت أموال الطريق. وعندما سأله الصحفيون عن التوضيح قال قولته الشهيرة التي أصبح يرددها الشارع السوداني طويلاً: "خلّوها مستورة". (زار الرئيس السوداني دارفور في 24 ديسمبر/كانون الأول 2008 وتم التوقيع على اتفاقية لمواصلة العمل في المراحل المختلفة في الطريق). وهكذا ترى نخبة دارفور أن الإقليم لم يجد تنمية حقيقية تحقق تحولاً فيه بالقدر المطلوب أو بالنسبة للأقاليم الأخرى أو بالنسبة للوضع الاقتصادي بعد اكتشاف وتصدير النفط وتوقف الحرب في الجنوب.

كما أجمعت مجموعة من المفكرين – غير الدارفوريين – أن المركز يزيد التنمية غير المتوازنة عدم توازن، وكان للحكومة دور سلبي في هذا النزاع، وأن نظام الإنقاذ تسبب في فتنة بين أهل السودان، وأن مشكلة دارفور قومية ولذلك لا بد من معالجتها في إطار قومي من خلال مؤتمر جامع.[55] كذلك يرى قادة الحركة الشعبية لتحرير السودان، الشريك للمؤتمر الوطني في الحكم بعد اتفاقية السلام، أن قضية دارفور عادلة وتتطلب تقديم تنازلات من المؤتمر الوطني.[56]

وفي سؤال موجه له من الفضائية المصرية (القناة الأولى) حول مسؤولية الحكومات السودانية عن الأوضاع في دارفور اعترف نائب الرئيس السوداني، علي عثمان محمد طه، بالقول: "بكل صراحة الإجابة نعم. الحكومات الوطنية تتحمل المسؤولية وقد قلتُ ذلك في حوار مع بعض قادة الفصائل الدارفورية في عام 2006 في أبوجا. وقلت لهم أنا معكم أن دارفور قد تعرضت للإهمال في فترات سابقة، وأنها لم تنل نصيباً كافياً من التعليم مقارنة مع بقية السودان. لكن الحكومة الحالية فتحت ثلاث جامعات لأول مرة في دارفور. وأن طلاب دارفور في جامعات العاصمة قد تجاوز الثلاثين ألف طالب." [57] وقال أنهم بدأوا مشاريع إنمائية في الطرق والمياه، إلا أن الحرب عرقلت التنمية. الواضح أن نائب الرئيس قد برّأ الإنقاذ، ضمنياً، من الإسهام في مشكلة

دارفور؛ بينما تحمِّل نخبة دارفور حكومة الإنقاذ نفسها المسؤولية بدرجة كبيرة لما حدث لدارفور (كما سبقت الإشارة).

خاتمة:

مهما يكن من نقد، مدعوم بالأرقام، للحكومة المركزية في السودان منذ الإستقلال إلا أن تلك الأرقام تؤكد أن حكومة الإنقاذ هي الأفضل في فتح فرص المشاركة لعدد أكبر من قبائل السودان، مع أن الحل لا يتم بـ (كم) التعيينات والتمثيل في الحكومة المركزية بقدر ما إلى أي مدى تحقق سياسات وبرامج الحكومة ومشروعاتها التوازن في كل جوانب الحياة ولكل مكونات المجتمع السوداني. لكن هذا المبدأ خطأ لأنه يستند إلى التمثيل القبلي بدلاً عن الكفاءة. فهو خطأ لأن ذلك يكرِّس للمزيد من القبلية والعنصرية ويكرّس لهذه الثقافة التي تفتت الجسم الاجتماعي من ناحية ولا تحقق تنمية حقيقية من ناحية أخرى. فإذا ما سار السودان في هذا الاتجاه فهذا ربما يؤدي إلى إعادة انتاج الأزمة وإلى من المزيد من الأزمات.

إن الخطاب السياسي يتحمل جزءً كبيراً من تصعيد الأزمات في السودان لأنه لا يعترف بالتنوع ولا يقر أو يحترم أصوات المهمشين ولا يستمع للتظلمات . مثل هذا الخطاب ينفِّر أبناء المناطق المهمشة خاصة الذين ينحدرون من أصول غير عربية لكنهم مسلمون وتعلموا اللغة العربية، وتمثَّلوا الثقافة الإسلامية–العربية. فبدلاً من أن يكونوا دعامة للعروبة والإسلام ربما يكونوا خصماً عليها. فإذا كانت الدولة ترفع شعارات الإسلام والعروبة فكان الأحرى ترتكز استراتجية النخبة الحاكمة في نشر العروبة والإسلام – ليس في السودان فحسب بل في العمق الأفريقي – على خطاب أكثر وعياً ودبلوماسية بدلاً من إثارة هذا المكنون العنصري المنفر.

هذه الأزمات المركبة أدخلت نخبة الإنقاذ الحاكمة في مأزق بين توجيه اعتمادات مالية ضخمة للبنيات التحتية والخدمات لهذه المناطق المهمشة التي أصبحت تمارس ضغوطاً على المركز. لكن الملاحظ أيضاً أن حكومة الانقاذ بدأت خطوات جادة لمخاطبة الظلم ومعالجة التهميش وفي ذلك من شأن أن يجتث جذور العنف ويجفف ينابيع التمرد؛ وعلى الحركات المتمردة أن تعطي الحكومة فرصة من خلال وضع السلاح والالتزام بالحل السلمي.

يرى هذا البحث أن المنهج السليم كان ينبغي أن يقوم على الاعتراف بالمظالم التنموية والخدمية التي بدأها الاستعمار وسارت عليها كل الحكومات الوطنية بعد الاستقلال. كما يجب الاعتراف بوجود استعلاء ثقافي وعرقي ظللنا – العامة والنخبة – نمارسه على كل المستويات وشكّل ثقافة اجتماعية في مفردات الخطاب والسلوك الاجتماعي. كما يجب تنقية المناهج التعليمية في

السودان من كل الإيحاءات العنصرية وأن يتضمن المقرر المدرسي مادة عن مساوئ ومضار العنصرية وأسبابها وأشكالها ودواعيها مع غرس قيم التسامح وقبول الآخر واحترام التعدد الثقافي والديني ووضع ميثاق إعلامي يحرّم ويجرِّم التعابير والمفردات والإيماءات أو الإيحات العنصرية ومفردات تحقير الآخر المختلف. وأمامنا الولايات المتحدة المتعددة الأعراق والقوميات نجحت في إدارة التنوع بالديمقراطية والعدالة وتكافؤ الفرص حتى أن المراقبين يتحدثون عن ظاهرة اقتحام السود للسياسة في أمريكا في أعلى مستوياتها (black politics) فجاء رئيسٍ أسود من أصل أفريقي للبيت الأبيض (باراك أوباما، 2009).

يجب أن تسمو النخبة السودانية فوق هذا الواقع المشوه وتؤسس لواقع جديد وسلوك حضاري رفيع يتجاوز الانتماء الاثني الضيق ويضمن الحياد في التعامل مع الأعراق المختلفة وأن تتولى الطبقة المستنيرة ومنظمات المجتمع المدني والإعلام عملية التأسيس لهذا السلوك وهذا التحول الجديد المطلوب بالحاح لإطفاء نيران العنصرية المسؤولة عن كثير من مشكلات السودان. ذلك لأن السودان إذا لم يعش العدالة والمساواة والمواطنة في الواقع فإن أي اتفاقيات لن تنجح في وضع حد لبؤر التوتر ولن تجفف ينابيع التمرد. إذن هناك حاجة لتحول حقيقي غير زائف يتجاوز مجرد إدارة التشتت والانشقاقات بالتعامل المرحلي إلى النظر لظروف الثقافة السائدة في الذاكرة الجماعية مع التركيز على دراسة العوامل البنيوية التي تعمل على خلق واستدامة التخلف ومخاطبة التهميش كظاهرة مرتبطة بالسلطة والثروة بدلاً عن إنكار هذا الواقع للخروج من لولبية الأزمات السودانية.

الهوامش

1. Muhammad Sharaf eldin Daw Elbait, *Uneven Development and Conflict in Sudan: A Case Study of Northern Darfur State*, unpubulished master thesis, Development and Research Centre, (Khartoum: University of Khartoum, May 2007), 19
2. Sharaf Eldin, pp. 17 -18.
3. المصدر نفسه, ص 18.
4. جون هيلز، جوليان لوغران، ديفيد بياشو (تحرير)، الاستبعاد الاجتماعي: محاولة للفهم، ترجمة وتقديم محمد الجوهري (الكويت: سلسلة عالم المعرفة 344، 2007)، 9.
5. عدلان الحاردلو، "*بروتوكولات السلام ونظام الحكم في شمال السودان خلال الفترة الانتقالية*"، ورقة قدمت في ورشة عمل مبادرة المجتمع المدني للسلام في اتفاقية السلام الشامل **حول نظام الحكم في السودان في الفترة الانتقالية**، (الخرطوم: مؤسسة فريدريش آيبرت، 2005/2/9).
6. عدلان الحاردلو، بروتوكولات السلام ونظام الحكم في السودان في الفترة الانتقالية.
7. الحاردلو، بروتوكولات السلام ونظام الحكم في السودان.
8. الحاردلو، بروتوكولات السلام.
9. الحاردلو.
10. أبكر آدم إسماعيل، 4–5.
11. إسماعيل، 7.
12. إسماعيل، 13.
13. حيدر إبراهيم علي، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في السودان (القاهرة: مركز إبن خلدون، 1996)، 147.
14. ضياء الدين بلال، دارفور والصعود إلى الجبل، صحيفة الرأي العام السودانية، الخرطوم، 7 إبريل/نيسان 2008م.

15. صلاح الدين عبد الرحمن الدومة، أثر مشكلة دارفور على علاقات السودان الخارجية (الخرطوم، د.ن.، 2006)، 46
16. صلاح الدومة، أثر مشكلة دارفور، 53
17. حوار منشور في صحيفة أجراس الحرية، الخرطوم: 08/12/17 مع البروفيسر محمود موسى محمود (أستاذ جامعي بيطري، من أبناء دارفور).
18. موسى آدم عبد الجليل، ملكية واستخدام الأرض والنزاعات الإثنية في دارفور، في: عبد الغفار محمد أحمد و لايف مانقار، دارفور إقليم العذاب، إشكالية الموقع وصراع الهويات، ترجمة محمد علي جادين (هولندا: جامعة بيرجن، منشورات رواق،2006)، 53.
19. قسمة السلطة السياسية في السودان، (دون مؤلف)، دراسة أعدتها الإدارة السياسية بالقصر الجمهوري (رئاسة الجمهورية)، الخرطوم، 1998م.
20. قسمة السلطة السياسية في السودان، دراسة القصر الجمهوري.
21. دراسة القصر الجمهوري حول قسمة السلطة السياسية.
22. دراسة القصر الجمهوري.
23. "المراجعات الكبرى" عنوان لمقابلة مطولة في صحيفة الصحافي الدولي مع د. الجاني عبد القادر حامد، نُشرت في عام 2000؛ وأُعيد نشرها في كتاب يضم سلسلة مقالات صحفية في عن نقد الحركة الإسلامية تحت عنوان: "نزاع الإسلاميين في السودان عن أزمة الإسلاميين ومستقبلهم: مقالات في النقد والإصلاح"، (د.ن.)، يناير/كانون الأول 2008، 308. أنظر كذلك الفصل الخامس من الكتاب نفسه، "التوسع الأمني والقبلي"، 114 وما بعدها.
24. التجاني عبد القادر، "الحركة الإسلامية والمسألة الأمنية"، مقال في صحيفة **الصحافة**، الخرطوم، 2007/3/25. أنظر كذلك الأعداد بتاريخ 2007/1/21 و 2008/1/28 من الصحيفة نفسها.
25. حوار مع المحبوب عبد السلام، مدير مكتب الشيخ الترابي، صحيفة **الأنتباهة**، تحت عنوان "المشروع الذي كان"، الخرطوم، 2008/8/24؛ أنظر كذلك: مجلة **الخرطوم الجديدة**، الخرطوم، العدد (45)، فبراير/شباط 2007، 8– 10.
26. **الرأي العام**، الخرطوم، 2009/1/1.
27. حوار مع البروفيسور حسن مكي محمد أحمد، أكاديمي وأحد مفكري الحركة الإسلامية في السودان، منشور في صحيفة **الانتباهة**، الخرطوم، 2008/9/15.
28. سليمان الأمين، رئيس اتحاد طلاب جامعة الخرطوم دورة 97–1980م، متحدثاً للكاتب حول تفاصيل هذا الحدث، الخرطوم 15 أغسطس/آب، 2008.
29. صحيفة **الصحافة**، الخرطوم، 22 مايو 2008.
30. يوسف تكنة (أحد قيادات حزب الأمة القومي، وزير التعاون الدولي السابق بالسودان)، الصحافة، 13 إبريل/نيسان 2008م.

31. صلاح شعيب، "الباقر العفيف: مشروع طموح للإصلاح"، الصحافة، 31 يوليو/تموز 2008م. أنظر أيضاً: الباقر العفيف، ما وراء دارفور، ترجمة محمد سليمان (القاهرة: دراسات حقوق الإنسان، رقم 13، 2006).
32. الصادق المهدي (زعيم حزب الأمة القومي المعارض ورئيس وزراء السودان السابق، في حديث صحفي)، الصحافة، 13 إبريل/ نيسان 2008م. كذلك الصحافة، 2008/9/17.
33. حامد البشير: "الهامش والانتحار قبل الرأسمالية"، السوداني، الخرطوم، 18 أغسطس/آب 2008م.
34. حامد البشير، الهامش والانتحار.
35. محجوب حسين (الناطق الرسمي لحركة العدل والمساواة، إحدى حركات دارفور المعارضة المسلحة، مقيم في لندن)، "في أُس تضاريس الأزمة السودانية: التحول التاريخي ينحو تجاه فتح الخرطوم مجدداً"، السوداني، 10مارس/آذار 2007م.
36. حامد البشير إبراهيم ، الهامش والانتحار قبل الراسمالية.
37. إبراهيم، الهامش والانتحار.
38. إبراهيم، الهامش والانتحار.
39. وزير التعليم العالي والبحث العلمي في مؤتمر صحفي معلناً نتيجة امتحان الشهادة السودانية للعام 2009/2008، السوداني، 20 أغسطس/آب 2008م.
40. حامد البشير إبراهيم ، "أول الحرب كلام: كردفان والبوادر الأولى لصراع جديد"، السوداني، 17 أغسطس/آب 2008م.
41. البشير، أول الحرب كلام.
42. محمد المكي الدخري، مستشار التخطيط الاستراتيجي لتجمع كردفان للتنمية (KAD) في مقابلة أجرتها معه صحيفة الصحافة السودانية في أمستردام (هولندا)، 13يناير/كانون الثاني 2007م.
43. محمد المكي الدخري، كاد، 13يناير/كانون ثاني 2007.
44. حامد البشير إبراهيم ، أول الحرب كلام.
45. إبراهيم، أول الحرب كلام.
46. للمزيد من التفاصيل حول (شمم) أنظر: http://www.Sudaneseonline.com
47. حامد البشير إبراهيم ، أول الحرب كلام.
48. إبراهيم، أول الحرب كلام.
49. موسى محمد، مساعد رئيس الجمهورية، ممثل جبهة الشرق، مخاطباً المؤتمر الثالث لـ (مؤتمر البجا) في مصيف أركويت بمنطقة البحر الأحمر، شرق السودان، 15أغسطس/آب2008م.
50. الرئيس السوداني المشير عمر حسن أحمد البشير، مخاطباً حشداً جماهيرياً في الخرطوم، 2008/5/12 منددا بهجوم حركة العدل والمساواة الدارفورية على العاصمة الخرطوم في 10مايو/آيار 2008م.
51. صحيفة الانتباهة، الخرطوم، 3أغسطس/آب 2008م.

52. عبد اللطيف البوني، وصديق محمد أحمد مضوي، دراسة حول: "دور أبناء دارفور بالعاصمة في المسألة الدارفورية"، تقرير رقم (1)، سلسلة تقارير شهرية يعدها مركز السودان للبحوث والدراسات الاستراتيجية، الخرطوم، إبريل/نيسان 2007، 24.
53. عبد اللطيف البوني، وصديق محمد مضوي، دور أبناء دارفور في بالعاصمة في المسألة الدارفورية، 36.
54. البوني ومضوي، دور أبناء دارفور، 37.
55. عدلان الحاردلو، بروتوكولات السلام ونظام الحكم في السودان في الفترة الانتقالية، 168.
56. صحيفة أجراس الحرية (الناطقة باسم الحركة الشعبية لتحرير السودان)، الخرطوم، 18 إبريل/نيسان 2008م.
57. علي عثمان محمد طه، نائب رئيس الجمهورية السوداني، في حديث للفضائية المصرية (القناة الأولى) بالقاهرة، 31 يوليو/تموز 2008، في: أخبار اليوم، الخرطوم، 2 أغسطس/آب 2008م.